

انتعاش غير مسبوق في نشاط صناعة السيارات بالمغرب

صادرات القطاع تقفز بنحو 42.8 في المئة في النصف الأول من 2021 متجاهلة قيود الإغلاق

استطاعت صناعة السيارات في المغرب اكتساب قدرة كبيرة على المنافسة في سوق عالمية أخذت في التنامي، بعد أن حققت قفزة في نمو الصادرات رغم ظروف الأزمة الصحية ونقص رقائق أشباه الموصلات، والذي ترى السلطات أنه أصبح محركاً استراتيجياً للتنمية بفضل مناخ الأعمال المستقر.



محمد ماموني العلوي
صحافي مغربي

الرباط - انتعشت صادرات الشركات المغربية العاملة في قطاع تصنيع السيارات والكابلات وقطع الغيار بشكل غير مسبوق منذ بداية العام الجاري، مما يؤكد أنه يسير عكس تيار وباء كورونا، وذلك قياساً بحجم التداعيات التي ضربت هذه الصناعة في الكثير من دول العالم. وأشارت أحدث المؤشرات التي نشرها مكتب الصرف التابع لوزارة الاقتصاد والمالية إلى المنحى التصاعدي لآداء القطاع، حيث ارتفعت صادراته بنسبة 42.8 في المئة في الفترة الفاصلة بين يناير ويونيو الماضي بمقارنة سنوية. وتؤكد هذه القفزة أن المغرب لا يزال من أكثر البلدان الجاذبة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وخاصة إذا ما تعلق الأمر بتوفير فرص عمل في قطاع تعتبره الحكومة من المجالات الاستراتيجية إلى جانب السياحة والزراعة والفوسفات.



حكيم عبدالمومن
مخطط التسريع
الصناعي
ساهم في تطوير القطاع
لوكا دي ميو
رينو صنعت
بشراكتهما مع المغرب
قصة نجاح حقيقية

وربط مكتب الصرف هذا الانتعاش القياسي بالزيادة الكبيرة في الصادرات الموجهة إلى الأسواق الأوروبية وشمال أفريقيا، والأمير نفسه بالنسبة إلى

وأكد حكيم عبدالمومن رئيس الجمعية المغربية لصناعة وتسويق السيارات على أن مخطط التسريع الصناعي أتاح للمغرب والمهندسين امتلاك منظومة صناعية متكاملة، ساهمت في تطوير هذا القطاع بشكل لافت. ويتناغم هذا الانطباع مع ما أشارت إليه كنزة العلوي المسؤولة عن القطاع هذه الكمية قليلة قياساً بما كانت عليه لديه "قدرات إنتاجية مهمة في مجال قطاع تصدير السيارات"، مؤكدة أنه في طريقه إلى بلوغ هدف تصدير بواقع مئة مليار درهم (11.2 مليار دولار) في الفترة المقبلة.

ووفق وكالة فيتش للتصنيف الائتماني فقد حصل المغرب على أعلى نتيجة على صعيد نمو إنتاج السيارات، بلغت 83.9 من أصل 100 نقطة، نتيجة اعتماده على نظرة مستقبلية قوية لنمو الإنتاج وانخفاض تكاليف اليد العاملة. وساهم انتعاش الطلب العالمي على السيارات منخفضة الكلفة في زيادة صادرات المغرب من السيارات المصنعة محلياً من طرف مجموعتي رينو وبيجو-ستروين الفرشتيتين، إلى جانب باقي الأجزاء الخاصة بالتجهيزات الداخلية للسيارات، التي تتركز وحداتها الصناعية بمنطقة القنيطرة والدار البيضاء، وكذلك جهة طنجة.

مجموعة سوميتومو اليابانية تخطط لإقامة خامس مصنع لها في المغرب باستثمارات تبلغ 51 مليون دولار

ويعتبر العلمي أن بلده نجح في ظرف وجيز في أن يتبوأ المرتبة الأولى على الصعيد الأفريقي في ما يخص هذا القطاع، بعد أن رفع من طاقته الإنتاجية بشكل فاق كل التوقعات، إذ أصبحت تبلغ اليوم ما يناهز 700 ألف سيارة سنوياً. وقال إن بلده "استطاع بناء منظومة متكاملة خاصة في قطاع السيارات في المغرب، الذي تمكن بالتالي من التوفر على أزيد من 250 مصنعا يشتغل في هذا القطاع". وتظهر الأرقام الرسمية أن المغرب يضم 251 مصنعا للسيارات، توظف أكثر من 160 ألف شخص. وتتركز القطاع مع اعتراف مجموعة سوميتومو اليابانية بإقامة خامس مصنع لها في المغرب وتحديدا في الدار البيضاء باستثمارات تبلغ 51 مليون دولار. وتكثفت وزارة الصناعة أن مصنع سوميتومو الجديد سيوجه صادراته بشكل كامل إلى شركة فيات كرايسلر المتخصصة



سقف مرتفع من الطموحات

السيارات على مختلف المستويات، وهو ما ساهم في مساعدته على تحقيق نتائج مهمة، سيتواصل تحقيقها وتطويرها مع ضرورة الإشارة إلى أن المغرب لديه حالياً أكثر المنصات الصناعية تنافسية في العالم في هذا القطاع. وحسب إحصائيات رسمية، ينتج المغرب 700 ألف سيارة سنوياً، يتم تصدير 90 في المئة منها إلى أوروبا، ويبلغ متوسط عائدات صناعة السيارات سنوياً نحو 31.6 مليار درهم (حوالي 3.6 مليارات دولار).

وفي خطوة أخرى لتعزيز هذه الشراكة أبرمت وزارة الصناعة اتفاقية مع رينو تحدد أهدافاً جديدة لتطوير منظومة الشركة الفرنسية بالمغرب عبر تصنيع سيارات جديدة ستدمج تكنولوجيات التنقل الكهربائي للمجموعة بقبضة 3.54 مليار دولار، كجسم مشتريات من أجزاء ومعدات السيارات المنتجة في المغرب و80 في المئة من الاندماج المحلي. ولفت عبدالمومن إلى أن الجهات المسؤولة واكبت قطاع صناعة

في إنتاج سيارات جيب وكرايسلر وفيات والفاروميو ومازيراتي وفيراري وغيرها من العلامة التجارية. وعبر الرئيس التنفيذي لمجموعة رينو لوكا دي ميو خلال الملتقى عن يقينه بأن المغرب نجح في تطوير صناعة السيارات بشكل لافت، إذ استطاع فرض اسمه في هذا المجال على المستوى الدولي. وقال دي ميو إن "رينو سعيدة بشراكتها مع المغرب، لأنها استطاعت معا تحويل مشروع صناعة السيارات الذي أطلقاه في طنجة إلى قصة نجاح حقيقية".

تباطؤ وتيرة طلبيات شراء طائرات إيرباص

على شراء 28 طائرة من طراز أي 320 نيو ذات الممر الواحد لتتخطى طلبية سابقة بنحو 42 طائرة. ومن المتوقع أن ينعكس هذا الطلب الكبير على أرباح إيرباص لهذا الشهر. وتأتي إيرباص في المرتبة الثانية خلف شركة بوينغ هذا العام من حيث عدد الطلبات، فقد نجح الصانع الأميركي في بيع 737 طائرة بعد فترة توقف طويلة. وخلال يونيو الماضي، بلغ صافي مبيعات بوينغ 243 بعد إلغاء طلبات وإدخال تعديلات على الطائرات، بينما بلغ عدد مبيعات إيرباص 38 طائرة.

600 طائرة من مختلف الطرز تسعي شركة إيرباص لتسليمها مع نهاية العام الحالي

وكانت إيرباص قد ألغت في فبراير الماضي توزيعات الأرباح للعام الثاني على التوالي بفعل تداعيات الوباء وتوقعت استقرار التسليمات هذا العام مع استعدادها لمواجهة المزيد من الغموض بسبب الأزمة الصحية إثر تكبدها خسائر عن عام 2020. وتكبدت الشركة خسائر تشغيلية في العام الماضي بلغت 510 ملايين يورو بضغط من احتجاج رسوم في الفصول السابقة وبالأخص ما يتعلق بإعادة الهيكلة وإنهاء برنامج الطائرة أي الذي كان يتكبد خسائر.

باريس - أعلنت شركة صناعة الطائرات الأوروبية إيرباص أنها سلمت 47 طائرة لربائتها خلال شهر يوليو الماضي، وهو ما يظهر تباطؤ وتيرة الطلبات مقارنة بالشهر السابق عندما سارعت الشركة لخفض عمليات التسليم وترحيلها إلى النصف الأول من العام الحالي. وبهذه الحصيلة الشهرية الجديدة التي أوردتها وكالة بلومبرغ للأخبار الجمعة، يرتفع إجمالي تسليمات الشركة إلى نحو 344 طائرة خلال الأشهر السبعة الأولى، حيث تسعى إيرباص إلى الوصول لتسليم نحو 600 طائرة هذا العام.

ورغم تلقي الشركة سبع طلبات إلغاء، فإنها تسلمت طلباً لشراء طائرتين خلال شهر يوليو الماضي. وتضمنت طلبات الإلغاء التي تلقتها إيرباص ثلاث طائرات أي 321 نيو وأربع طائرات أي 300 - 220. وانخفض صافي طلبيات إيرباص هذا العام إلى 33 طائرة. وركزت إيرباص على الحفاظ على تسليم الطائرات خلال فترة تفشي الجائحة، وترفع الشركة الآن من معدلات الإنتاج مع زيادة الطلب. ورفعت إيرباص التي تواجه منافسة شرسة مع مجموعة بوينغ الأميركية من سقف توقعاتها لأرباح العام بأكمله في أواخر الشهر الماضي، وذلك في ظل اشتداد التنافس بينها وبين منافستها الأميركية بوينغ مع انتعاش الطلب على شراء الطائرات. ووافقت شركة الخطوط الجوية التشيلية لاتام إيرلاينز الخميس الماض

معدلاتها الطبيعية. وقبل الأزمة كانت سوريا تنتج أكثر من 200 ألف طن من زيت الزيتون.

645 ألف طن يتوقع إنتاجها هذا الموسم قياساً بنحو 850 مليون طن على أساس سنوي

ويعد زيت الزيتون السوري من أفضل أنواع الزيوت التي يتم إنتاجها في العالم، وهو يحتوي على نفس الجودة التي يتمتع بها المنتجون في حوض المتوسط وفي مقدمتها إسبانيا واليونان وإيطاليا وتونس. وتنتشر زراعة الزيتون بشكل واسع في عموم المحافظات السورية لجودها الاقتصادية مما جعل سوريا تتبوأ مكانة هامة عربياً وعالمياً في زراعة الزيتون وإنتاج الزيت قبل الأزمة التي اندلعت قبل أكثر من عشر سنوات. وسبق أن صرح مدير مكتب الزيتون في وزارة الزراعة محمد حابو قائلاً إن بلده "كان يحتل المركز السادس عالمياً والثاني عربياً في إنتاج الزيتون، إلا أن عدداً من العوامل أدت إلى تراجعها منها خروج مساحات كبيرة في ريفي إدلب وحلب عن سيطرة الحكومة، إضافة إلى الحرائق غير المسبوقة التي التهمت مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية العام الماضي".

الجفاف وارتفاع التكاليف يعرقلان إنتاج الزيتون في سوريا

وتحتل زراعة الزيتون أهمية اقتصادية في سوريا وتصنف بين المحاصيل الاستراتيجية حيث تأتي في المرتبة الثالثة من حيث المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بعد القمح والقمح، لكن السلطات في دمشق تجد صعوبة بالغة في إنعاشها. وتشير مديرية مكتب الزيتون في الوزارة وغير جوهري إلى أن المساحات المزروعة بالزيتون أكثر من 69 في المئة من إجمالي مساحة الأراضي المزروعة و65 في المئة من إجمالي مساحة الأشجار المثمرة. ونسبت وكالة الأنباء السورية الرسمية إلى جوهري قولها إن "انخفاض الإنتاج شمل محافظات حلب وإدلب وحمص وحماة وطرطوس ودرعا والغاب والسويداء بينما ارتفعت تقديرات الإنتاج الأولية في محافظات اللاذقية وريف دمشق والرقبة والقنيطرة والحسكة مقارنة مع الموسم الماضي". وعزت جوهري انخفاض الإنتاج في معظم المناطق إلى ظاهرة تعرف بـ"المعاومة"، أي التناوب في حمل الثمار، وارتفاع درجات الحرارة في فترات حرجة "الإزهار والعقد"، ما انعكس سلباً على نسبة الثمار العاقدة والإنتاج. وتتوقع وزارة الزراعة أن تكون كمية إنتاج الزيت حوالي 103 آلاف طن فقط وهو مستوى قليل جداً، مشيرة إلى أن مردود الزيت يمكن أن ينخفض في حال استمرت درجات الحرارة بالارتفاع عن

الموسم بأكثر من 645 ألف طن، لكن أقل من الموسم الماضي، حيث تم إنتاج أكثر من 850 ألف طن. وفي كل الأحوال تبقى هذه الكمية قليلة قياساً بما كانت عليه قبل الأزمة. ويشكك متابعون للشأن الاقتصادي السوري في الأرقام التي تعلنها الحكومة السورية، ويؤكدون أن الواقع أسوأ من ذلك بكثير. ويعتبر هؤلاء أن 2018 كان عاماً مفصلياً باتجاه الأسوأ بعد أن تعرض القطاع إلى نكسة كبيرة في ظل الوضع المضطرب رغم استعادة نظام بشار الأسد السيطرة على العديد من المحافظات حيث كان يقدر متوسط إنتاج الزيتون بحوالي مليون طن.

دمشق - تأثر إنتاج الزيتون وزيت الزيتون في سوريا بشكل كبير خلال الموسم الحالي بالمقارنة مع السنوات السابقة بسبب تعرض أشجار الزيتون لأمراض أصابت الثمار، وأيضاً موجة الجفاف التي تضرب منطقة الشرق الأوسط. وانعكست تلك العوامل مجتمعة على أداء قطاع الزراعة وخاصة إنتاج الزيتون حيث يصطدم المزارعون بارتفاع التكاليف المرتبطة بأعمال الحراثة نتيجة ارتفاع أسعار الوقود المخصص لعمل الجرافات ومعاصر الزيتون وارتفاع أسعار الأسمدة. وقدرت وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي إنتاج البلاد من الزيتون لهذا



محصول لا يكفي للتسويق